العوامل المؤثرة في العمر المثالي للزواج وعدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من وجهة نظر طالبات جامعة النجاح الوطنية

د. حسين أحمد*

---

* أستاذ مشارك في قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العمر الذي يعد مثاليا للزواج من وجهة نظر الطالبات في جامعة النجاح الوطنية، وكذلك السلوك الإنجابي المستقبلي لهن، على اعتبار أن تلك الطالبات قد وفدن من خلفيات اقتصادية واجتماعية مختلفة، كذلك فإن هذه الفئة هي التي ستكون الأكثر تعليما بين أمهات المستقبل.

بلغ متوسط العمر المثالي للزواج من وجهة نظر الطالبات نحو ٢٢,١ سنة، وقد اختلف هذا العمر باختلاف المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للطالبة ووالديها. لكن لم توجد هناك أية اختلافات تجاه النظرة نحو بعض قضايا الزواج من طرف الطالبات.

بلغ متوسط عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من طرف الطالبات نحو ٤,٣ طفلا، وقد اختلف هذا العدد باختلاف المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للطالبة ووالديها. وكان لعدد الأطفال الذين أنجبتهم الأم الأثر الأكبر في اختيار العدد المرغوب فيه من الأطفال من طرف الطالبات مستقبلا، ووجد أن غالبية الطالبات فضلن الحصول على أطفال ذكور أكثر من الإناث.

Abstract:

This study aims at investigating An-Najah National University female students� point of view about the ideal age of marriage as well as their future children bearing behavior. Based on the fact that these female students came from diverse economic and social backgrounds, their category will be the most educated among future mothers.

The average ideal age considered by the female students is 22.1 year. This number varied according to demographic, economic and social variables of the female student and her parents. However, regarding their stand about some other issues related to marriage, no real differences were detected.

The average desired number of children students want to have is 4.3 children. This number varied according to demographic, economic and social variables of the student and her parents. The number of children a student had in her family had a direct effect on the number of choice of the students� future children. It was also found that most female students would rather have male not female children.

مقدمة:

بلغ معدل الزواج الخام عام ٢٠٠١م في الأراضي الفلسطينية نحو سبع حالات وخمس من عشرة (٧,٥) لكل ١٠٠٠ من السكان، ويلاحظ اختلاف المعدل في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ٢٠٠١م، فقد ظهر هناك تباين واضح، حيث انخفض في الضفة الغربية موازنة مع قطاع غزة، فقد بلغ معدل الزواج الخام في الضفة الغربية ٦,٩،وفي قطاع غزة بلغ ثماني حالات وخمس من عشرة (٨,٥) لكل ١٠٠٠ من السـكان (١).

ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول في الأراضي الفلسطينية للذكور خلال السنوات (١٩٩٧م-٢٠٠٥م) من ٢٣,٠ سنة في العام ١٩٩٧م إلى ٢٤,٢ سنة في العام ٢٠٠١م وإلى ٢٤,٧ سنة عام ٢٠٠٥م، وارتفع للإناث خلال الفترة نفسها من ١٨,٠ سنة عام ١٩٩٧م إلى ١٩,٠ عام ٢٠٠١م وإلى ١٩,٤ سنة عام ٢٠٠٥م. وعند موازنة البيانات بين الضفة الغربية، وبين قطاع غزة كل على حدة خلال الفترة (١٩٩٧م-٢٠٠٥م) نلاحظ أن متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور في الضفة الغربية ارتفع من ٢٣,٠ سنة في العام ١٩٩٧م إلى ٢٤,٦ في العام ٢٠٠١م وإلى ٢٥,٢ في العام ٢٠٠٥م، في حين ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور في قطاع غزة من ٢٣,٠ سنة في العام ١٩٩٧م إلى ٢٣,٦ في عام ٢٠٠١م وإلـى ٢٤,١ عام ٢٠٠٥م. من جانب آخر، ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث في الضفة الغربية من ١٨,٠ سنة عام ١٩٩٧م إلى ١٩,١ سنة في عام ٢٠٠١م وإلى ١٩,٦ في عام ٢٠٠٥م، وارتفع المتوسط في قطاع غزة من ١٨,٠ سنة عام ١٩٩٧ إلى ١٨,٨ سنة عام ٢٠٠١م و١٩,١ عام ٢٠٠٥م (٢).

إن هذا التوجه نحو تأخير الزواج يمكن أن يؤدي إلى خفض مستويات الخصوبة السائدة. ومن الملاحظ أن متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور أعلى منه عند الإناث، وذلك بسبب المسؤوليات الملقاة على عاتق الرجل موازنة بالأنثى، وبخاصة المسؤوليات المادية والإنفاق على الأسرة. كما يتأثر العمر عند الزواج بكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية السائدة في المجتمع.

تعد معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية من أعلى المعدلات الموجودة في العالم، وهذا يعود إلى عوامل مختلفة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، ودينية، إضافة إلى القيمة التي تعطى للأطفال، ونمط العائلة الممتدة، التي تعد نوعا من العوامل التي تشجع على إنجاب المزيد من الأطفال.

قدر معدل المواليد الخام في الضفة الغربية حسب بيانات تعداد عام ١٩٦١م بحوالي ٥١ بالألف (٣)، وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، قدر معدل المواليد الخام عام ١٩٦٨م بحوالي ٤٣,٩ بالألف، وفي قطاع غزة بحوالي ٤٩,٨ بالألف (٤). أما في عام ١٩٩٧م، فقد بلغ معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية ٤٢,٧ بالألف، وانخفض هذا المعدل إلى ٣٩,٩ بالألف عام ٢٠٠٢م. أما على مستوى المنطقة، فقد انخفض معدل المواليد في الضفة الغربية من ٤١,٢ بالألف عام ١٩٩٧م إلى ٣٧,٤ بالألف عام ٢٠٠٢م. أما في قطاع غزة فقد كان انخفاض معدل المواليد الخام طفيفا حيث بلغ في عام ١٩٩٧ م حوالي ٤٥,٤ بالألف، وانخفض إلى ٤٤,١ بالألف في العام ٢٠٠٢م (٥). وفي عام ٢٠٠٦م قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية بحوالي ٣٦,٧ بالألف، ولكن هذا المعدل تفاوت من ٣٣,٧ بالألف في الضفة الغربية إلى ٤١,٧ بالألف في قطاع غزة (٦).

أما معدل الخصوبة الكلي فقد قدر في الضفة الغربية، حسب بيانات تعداد عام ١٩٦١م ، بحوالي سبعة مواليد وسبعة وأربعين من مائة (٧,٤٧) (٧)، وفي عام ١٩٦٨ قدر بحوالي سبعة مواليد وأربعة وستين من مائة (٧,٦٤) (٨). أما حسب بيانات المسح الديموغرافي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، فقد قدر معدل الخصوبة الكلي في الأراضي الفلسطينية بحوالي ستة مواليد وستة من مائة (٦,٠٦)، وقد تفاوت هذا المعدل بين خمسة مواليد وأربعة وأربعين من مائة (٥,٤٤) في الضفة الغربية إلى سبعة مواليد وأربعة من عشرة (٧,٤) في قطاع غزة (٩). أما حسب بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام ١٩٩٧م فقد بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية نحو ستة مواليد وأربعة من مائة (٦,٠٤) بواقع خمسة مواليد وستة من عشرة (٥,٦) في الضفة الغربية، و ستة مواليد وتسعة من عشرة (٦,٩) في قطاع غزة. في المقابل طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية لعام ١٩٩٩م في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ خمسة مواليد وتسعة من عشرة (٥,٩)، حيث بلغت في الضفة الغربية خمسة مواليد وخمسة من عشرة (٥,٥) و ستة مواليد وثمانية من عشرة (٦,٨) (١٠). وفي عام ٢٠٠٣م قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل الخصوبة الكلي في الأراضي الفلسطينية بحوالي أربعة مواليد وستة من عشرة (٤,٦)، وتفاوت هذا المعدل من أربعة مواليد وواحد من عشرة (٤,١) في الضفة الغربية إلى أربعة مواليد وثمانية من عشرة (٤,٨) في قطاع غزة (١١).

تعد الزيادة الطبيعية العامل المهم في النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث عانت الأراضي الفلسطينية من موجات هجرة كبيرة كانت تؤثر سلبا على معدل النمو السكاني فيها.

قدر معدل الزيادة الطبيعية في الضفة الغربية عام ١٩٦٨م بحوالي ٢٢,٣ بالألف (١٢). وقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل الزيادة الطبيعية لسكان الأراضي الفلسطينية بحوالي ٣٧ بالألف سنويا خلال السنوات (١٩٩٧م-٢٠٠٢م). ومن جانب آخر فقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية خلال الفترة الزمنية نفسها بحوالي ٣٤ بالألف سنويا في الضفة الغربية، وحوالي ٤٠ بالألف سنويا في قطاع غزة (١٣). أما في العام ٢٠٠٦ م ، فقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل الزيادة الطبيعية بحوالي ٣٢,٨ بالألف، وقد تفاوت هذا المعدل من ٢٩,٧ بالألف في الضفة الغربية إلى ٣٧,٩ بالألف في قطاع غزة (١٤).

يمتاز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، فحوالي نصف سكان الأراضي الفلسطينية هم من صغار السن (أقل من ١٥ سنة)، وهؤلاء الأشخاص، في غالبيتهم، ملتحقون في المدارس، وإضافة إلى ذلك، فإنهم خارج سن العمل، وغير قادرين عليه، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعالة في المجتمع الفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

إن اختيار العمر المثالي للزواج يرتبط بعوامل اجتماعية واقتصادية وديموغرافية مختلفة، ترتبط بالظروف التي يعيشها الشخص الذي سيبدي رأيه في هذا المجال، فمن خلال تجربته في المجتمع الذي يعيش فيه، ومعرفته لظروفه الشخصية، يمكن أن يقرر ما العمر المناسب للزواج فيه. وفي المجتمعات الشرقية، فإن الزوج هو الذي يختار الزوجة وفق الصفات والخصائص التي يراها مناسبة له.

تعدُّ الرغبة في إنجاب الأطفال من العوامل الرئيسة المؤثرة على الخصوبة المستقبلية للمرأة، كما يؤثر على سلوكها الإنجابي من ناحية استخدام وسائل تنظيم الأسرة والقرارات المتعلقة بالإنجاب.

إن الطالبات الجامعيات جزء من أمهات المستقبل، وبالتالي فإن معرفة آرائهن حول العدد الذي يرغبن في إنجابه من الأطفال مؤشر مهم على نمط الخصوبة واتجاهها في المجتمع، وبالتالي رسم السياسة السكانية المستقبلية للمجتمع، حيث إن تلك الفتيات سيشكلن الفئة التي تحمل أعلى مؤهل علمي بين الإناث في المجتمع في المستقبل، ومن المعروف في معظم المجتمعات أن هناك علاقة عكسية بين عدد السنوات التي قضتها المرأة على مقاعد الدراسة وبين عدد الأطفال الذين أنجبتهم.

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما العمر المثالي للزواج من وجهة نظر الطالبات الجامعيات؟ وما العوامل المؤثرة في اختيار ذلك العمر؟.

٢. ما عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من طرف الطالبات في المستقبل «أمهات المستقبل»؟ وما العوامل المؤثرة في هذا العدد؟.

٣. هل هناك فرق بين العمر الذي رأته الطالبة مناسبا لزواجها، ووبين العمر الذي تزوجت به والدتها؟

٤. هل هناك فروق بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم مستقبلا وبين عدد الأطفال الذين أنجبتهم والدتها؟

٥. هل هناك تمييز في نوع المولود المرغوب فيه من قبل الطالبات؟

فرضيات الدراسة:

١. تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات الأتيةلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج و مجموعة المتغيرات المستقلة (عمرها

الحالي، وعمر الأم، وعمر الأب، والمستوى التعليمي للأب، والمستوى التعليمي للأم، ومكان السكن الأصلي للطالبة، والكلية، والمستوى الدراسي، والحالة الزواجية، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة).

٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين نظرة الطالبة تجاه بعض قضايا الزواج (الفرق بين عمر الزوج والزوجة، وفحص دم الخاطبين، وزواج الأقارب، ووضع تشريع يحدد العمر الأدنى للزواج، وواختيار الزوج) ومجموعة من المتغيرات المستقلة (عمرها الحالي، ومكان السكن الأصلي، والكلية، والمستوى الدراسي).

٣. توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم وبين مجموعة المتغيرات المستقلة (عمرها الحالي، وعمر الأم، وعمر الأب، والمستوى التعليمي للأب، والمستوى التعليمي للأم، ومكان السكن الأصلي للطالبة، والكلية، والمستوى الدراسي، والحالة الزواجية، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة، وعدد الأطفال المنجبين للأم).

٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين نظرة الطالبة تجاه اتخاذ قرارات الإنجاب وبين عدد الأطفال المنجبين للأسرة، ومجموعة من المتغيرات المستقلة (عمرها الحالي، ومكان السكن الأصلي، والكلية، والمستوى الدراسي).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

١. التعرف إلى العمر المثالي للزواج من وجهة نظر الطالبات الجامعيات.
٢. التعرف إلى اتجاهات السلوك الإنجابي للطالبات الجامعيات باعتبارهن أحد مصادر الإنجاب في المستقبل، وهن أكثر فئة من الإناث تعليماً.

أهمية الدراسة:

يعود الاهتمام بدراسة السلوك الإنجابي للفتيات إلى الرغبة في معرفة التحول في قيمة الإنجاب عند أمهات المستقبل، وهذا الأمر سيفيد توجيه السياسة السكانية المستقبلية. وبما أن طالبات الجامعة قدمن من مناطق ومستويات اقتصادية واجتماعية مختلفة، لذلك يمكن اعتبار الجامعة مكاناً مناسباً لهذه الدراسة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، واستخدام الاستبانة لجمع البيانات، واستخدمت كذلك النشرات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وقد استخُدم برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات. و لغرض البحث فقد استخدمت بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع مستويات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية واتجاهاتها والعوامل المؤثرة فيها:

بينت دراسة تماري وسكوت عام ١٩٩٠م بعنوان خصوبة المرأة الفلسطينية بين الرؤية القومية والواقع الاجتماعي، وجود انخفاض بسيط في الخصوبة لدى النساء اللواتي أكملن أكثر من تسع سنوات من الدراسة ستة مواليد واثنين من عشرة (٦,٢) لكل امرأة مقابل سبعة أطفال (٧,٠)عند غير المتعلمات (١٥).وقدر (Adlakha, Kinsella and Khawaja، ١٩٩٥م) معدل الخصوبة الكلية عام ١٩٩٢م بحوالي ثمانية أطفال وأربعة من عشرة (٨,٤) في قطاع غزة و خمسة أطفال وتسعة من عشرة (٥,٩) في الضفة الغربية. وأشارت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة على الخصوبة في الأراضي الفلسطينية هو العمر عند الزواج الأول إضافة إلى العوامل الثقافية والسياسية (١٦).

وأظهرت دراسة منصور حول اتجاهات السلوك الإنجابي عند الأمهات والبنات في مجتمع الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٧م، أن هناك اختلافاً جوهرياً في متوسط إنجاب الأطفال بين الأمهات والبنات، حيث بلغت قيمة الفروق في المتوسط ٢,١٧، وأثبتت الدراسة أن لمتغير التعليم الجامعي وخاصة المستويات العليا آثاراً عكسية على السلوك الإنجابي للبنات (١٧).

وقدرت دراسة عودة عام ١٩٩٨م لمستويات الخصوبة واتجاهاتها في محافظة قلقيلية، معدل المواليد الخام في محافظة قلقيلية عام ١٩٩٧م بحوالي ٤٠,٥ بالألف، ومعدل الخصوبة الكلي بحوالي ٧,٣، وبينت أن أهم العوامل المؤثرة على عدد الأطفال المنجبين للمرأة هي مدة الحياة الزوجية والمستوى التعليمي لها (١٨).

وفي دراسة مالول عام ٢٠٠٠م لمستويات الخصوبة في محافظة جنين من واقع التسجيل الحيوي لعام ١٩٩٧م، تبين أن معدل الخصوبة الكلية حوالي ٥,٠١ طفلا، وأن أهم العوامل المؤثرة في عدد الأطفال المنجبين للمرأة هو عمرها عند الزواج الأول، ومدة حياتها الزواجية والمستوى التعليمي لها إضافة إلى حالتها العملية (١٩).

أما دراسة يعقوب عام ٢٠٠٤م وعنوانها العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على خصوبة المرأة في مدينة رام الله، فقد أوضحت أن أهم العوامل المؤثرة على خصوبة المرأة هي: عمرها الحالي، وعمرها عند الزواج الأول، ومدة حياتها الزواجية، ومستواها التعليمي، وحالتها العملية، إضافة إلى مهنتها (٢٠).

إن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات هو تناولها لشريحة الطالبات اللواتي سيصبحْن أمهات المستقبل، وهن من أكثر النساء تعلما في المجتمع، لذلك ستحاول هذه الدراسة تحليل السلوك الإنجابي لهن.

حدود الدراسة:

جمعت البيانات الخاصة بالدراسة خلال الأسبوع الخامس من الفصل الثاني للعام الجامعي ٢٠٠٦م/٢٠٠٧م، وقد شملت الدراسة الطالبات المسجلات فعلا في جامعة النجاح الوطنية خلال ذلك الفصل.

مجتمع الدراسة والعينة:

بلغ عدد الطلاب المسجلين في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، في الفصل الثاني من العام الجامعي ٢٠٠٦م/٢٠٠٧م نحو ١٤٢٥٠ طالبا وطالبة، تشكل الإناث حوالي ٥٠% من جملة طلاب الجامعة.

وقد اختيرت عينة مكونة من حوالي ١٠% من طالبات الجامعة، حيث وُزِّعت ٧٢٠ استمارة، ولكن كان عدد الاستمارات المكتملة التعبئة والصالحة التي اعتمدت في الدراسة ٦٢٨ استمارة، أي بنسبة ٨٧%، وكان هامش خطأ العينة نحو ± ٣,٩%. وعند اختيار العينة فقد روعي توزيع الطالبات حسب الكلية والسنة الدراسية، ونمط السكن الذي تنتمي إليه الطالبة.

خصائص العينة:

بلغ متوسط عمر الطالبات اللواتي شملهن المسح ٢٠,٦ سنة، وقد تراوحت أعمارهن من١٨-٢٦ سنة. وحسب مكان السكن الأصلي، فقد كان ٤٠,٣% منهن من المدن، و ٥٥,١% من القرى، و ٤,٦% من المخيمات. وقد شكلت نسبة الطالبات من الكليات العلمية نحو ٤٤,٦% من حجم العينة، في حين شكلت الطالبات من الكليات الإنسانية نحو ٥٥,٤%. وقد كان ٢١,٨% من الطالبات اللواتي شملهن المسح من مستوى السنة الأولى، و ٢٢% من مستوى السنة الثانية، و ٢٢,٥% من مستوى السنة الثالثة، و ٣٣,٧% من مستوى السنة الرابعة فما فوق. وحسب الحالة الزواجية فقد أفادت ٨٦,٦% من الطالبات بأنهن عزباوات، و ٨,٨% أفدن بأنهن مخطوبات، و ٤,٦% بأنهن متزوجات. بلغ متوسط حجم الأسرة للطالبات اللواتي شملهن المسح نحو ٧,٨ أفراد. أما متوسط عدد الأفراد العاملين في الأسرة، فقد بلغ ١,٤ أفراد. وفد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري نحو ٢٢٧٨,٨ شاقلا. بلغ متوسط عمر آباء الطالبات في العينة نحو ٥٢,٥ سنة، في حين بلغ متوسط عمر الأمهات نحو ٤٦,٣ سنة. أما بالنسبة للمستوى التعليمي للآباء فتبين أن ٢٠,٤% منهم حاصلون على مؤهل جامعي، و ٧,٥% على مؤهل معهد، و ٧٢,١% حاصلون على شهادة الثانوية فأقل. أما الأمهات فوجد أن ٩,٤% منهن حاصلات على مؤهل جامعي، و ١٦,٢% على مؤهل معهد، و ٧٤,٤% منهن حاصلات على شهادة الثانوية فأقل. من جهة أخرى، فقد أفادت ٧٨,٧% من الطالبات في العينة أن آباءهن يعملون، مقابل ١١,٩% من الطالبات أفدن بأن أمهاتهن يعملن (جدول رقم ١).

الجدول (١) بعض خصائص العينة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
عمر الطالبة	٢٠,٦	١,٤٤	١٨-٢٦
عدد أفراد الأسرة الذكور	٣,٥	١,٦٠	٠-٩
عدد أفراد الأسرة الإناث	٤,٣	١,٧٧	١-٩
مجموع عدد أفراد الأسرة	٧,٨	٢,٣٦	٣-١٦
عدد الأطفال الذين أنجبتهم (ذكور)	٢,٧	١,٣٥	٠-٨

عدد الأطفال الذين أنجبتهم (إناث)	٢,٦	١,٣٦	١-٧
مجموع عدد الأطفال الذين أنجبتهم الأم	٥,٣	١,٩٣	١-١١
عدد الأفراد العاملين في الأسرة (ذكور)	١,١	٠,٦٨	٠-٣
عدد الأفراد العاملين في الأسرة (إناث)	٠,٣	٠,٥٠	٠-٣
مجموع عدد العاملين في الأسرة	١,٤	٠,٧٥	٠-٣
متوسط دخل الأسرة الشهري (بالشاقل)*	٢٢٧٨,٨	١٥٣٥,٠	١٥٠-١٥٠٠٠
عمر الأب	٥٢,٥	٧,٢٠	٣٨-٩٠
عمر الأم	٤٦,٣	٦,٠٢	٣٧-٦٧
عمر الأب عند الزواج	٢٥,٠	٣,٥١	١٧-٣٥
عمر الأم عند الزواج	١٩,٥	٣,٠٣	١٥-٢٩

المصدر :المسح الميداني.2007

*** (الدولار 0.7=دينار)**

العمر الأمثل للزواج من وجهة نظر الطالبات:

بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٥ م في الأراضي الفلسطينية نحو ٢٤,٧ سنة للذكور، و ١٩,٤ سنة للإناث. ولكن هذا المتوسط تفاوت ما بين ٢٥,٢ سنة للذكور، و ١٩,٦ سنة للإناث في الضفة الغربية إلى ٢٤,١ سنة للذكور و ١٩,١ سنة للإناث في قطاع غزة (٢١).

بلغ متوسط العمر الأمثل لزواج البنت من وجهة نظر طالبات الجامعة نحو ٢٢,١ سنة، وقد تراوح العمر ما بين ١٨-٣٠ سنة، وهذا المتوسط أعلى من متوسط العمر عند الزواج للإناث في الضفة الغربية الذي بلغ عام ٢٠٠١م نحو ١٩,١ سنة، ولكنه أقل من متوسط العمر للإناث الحاصلات على مؤهل بكالوريوس فأعلى نحو ٢٣,٩ سنة (٢٢). يتضح من ذلك أن الطالبات يرغبن في الزواج مع انتهاء دراستهن الجامعية، فمن المعروف أن غالبية الطالبات يكملن دراستهن الجامعية عند بلوغهن ٢٢ سنة، حيث إن معظم الطالبات يكملن المرحلة الثانوية عند بلوغهن ١٨ سنة، ومرحلة البكالوريوس تنهيها الطالبة في أربع سنوات تقريبا. وهذا يدل على ما للزواج من أثر على حياة الفتاة ومستقبلها، فعلى الرغم من تحصيلها الجامعي، فإنها تنظر إلى الزواج باعتباره عاملاً للاستقرار وتكوين الأسرة، وتتخلص من العادات والتقاليد، وخاصة نظرة المجتمع لها بأنها عانس وكبرت في العمر، على الرغم من أنها قضت هذه السنوات على مقاعد الدراسة. ومن

هذا يتضح أيضا أن الفتاة تفكر في الزواج قبل تفكيرها بالعمل، وذلك على اعتبار أن الزوج هو المسئول عن الأسرة وتكاليف الزواج والإنفاق على الأسرة مستقبلا.

وقد تفاوتت نظرة الطالبات نحو العمر عند الزواج حسب خصائصها الديموغرافية وخلفيتها الاجتماعية.

عمر الطالبة:

إن للعمر الحالي تأثيراً على النظرة للعمر المثالي عند الزواج، فالفتاة الصغيرة تنظر إلى أن العمر ما زال أمامها، وأن لديها الوقت لتكون قادرة على اختيار الزوج المناسب، في حين أنه كلما تقدم بها العمر ، كلما رأت أن فرص اختيارها للشخص المناسب تقل. فعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين عمرها الحالي. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين عمرها الحالي، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (الجدول ٢)، فقد ارتفع العمر الذي اعتبر مثاليا للزواج من ٢٢,١ للطالبات اللواتي أعمارهن أقل من ٢٠ سنة، إلى ٢٢,٧ سنة للطالبات اللواتي أعمارهن ٢٣ سنة فأكثر، وهذا يدل على أن الفتاة كلما كبرت في العمر، كلما حاولت أن ترتفع بالعمر المثالي للزواج، وذلك حتى ترضي نفسها، ولكننا نجد هنا أن الطالبات اللواتي أعمارهن ٢٣ سنة فأكثر ،أعطين أعمارا مثالية للزواج أقل من أعمارهن، مما يدل على أن أولئك الطالبات اعتبرن أن قطار الزواج قد فاتهن، إلا أن الفجوة لم تكن كبيرة، وذلك على اعتبار أنهن ما زلن على مقاعد الدراسة، من جهة أخرى، نجد أن أولئك الطالبات –وحسب ما أفدن به حول العمر المثالي للزواج– قد يقدمن على الزواج قبل إنهاء دراستهن الجامعية.

عمر الأب:

بلغ متوسط عمر آباء الطالبات اللواتي شملهن المسح ٥٢,٥ سنة، وقد تفاوتت أعمار الآباء ما بين ٣٨–٩٠ سنة (الجدول ١)، وقد تفاوت متوسط العمر عند الزواج الأول للآباء حسب العمر الحالي لهم، حسب المسح الميداني ٢٠٠٧، حيث ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول للآباء من ٢٣,٦ سنة للآباء الذين أعمارهم الحالية أقل من ٥٠ سنة، إلى ٢٥,٨ سنة للآباء الذين أعمارهم الحالية ٥٠ سنة فأكثر.

وعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين عمر والدها. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين عمر والدها، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (جدول رقم ٢)، حيث تفاوت متوسط العمر الذي تراه الطالبة مثاليا للزواج من ٢٣,٤ سنة للطالبات اللواتي أعمار آبائهن أقل من ٤٠ سنة، إلى ٢١,٨ للطالبات اللواتي أعمار آبائهن ٤٠–٤٩ سنة، و ٢٢,٤ سنة للطالبات اللواتي أعمار آبائهن ٥٠–٥٩ سنة، و ٢١,٩ سنة للطالبات اللواتي أعمار آبائهن ٦٠ سنة فأكثر. من جهة أخرى، بلغ معامل ارتباط بيرسون –٠,٠٣ وعلى الرغم من أن العلاقة سلبية، فإن قيمة معامل الارتباط صغيرة جدا، وغير دالة إحصائيا على مستوى المعنوية ٠,٠٥. مما سبق نجد أنه لا يوجد نمط محدد لتقرير

العمر الأمثل للزواج حسب عمر الأب، وإنْ كان هناك اختلاف في تقرير هذا العمر حسب الفئة العمرية للأب.

عمر الأم:

بلغ متوسط عمر أمهات الطالبات اللواتي شملهن المسح ٤٦,٣ سنة، وقد تفاوتت أعمار الأمهات ما بين ٣٧-٦٧ سنة (الجدول : ١)، وقد تركزت معظم أعمار أمهات الطالبات (٨٤,٦%) ما بين ٤٠-٤٩ سنة، وقد تفاوت متوسط العمر عند الزواج الأول للأمهات حسب العمر الحالي لهن حسب المسح الميداني ٢٠٠٧، حيث ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول للأمهات من ١٧,٦ سنة للأمهات اللواتي أعمارهن الحالية أقل من ٤٠ سنة، إلى ١٩,٨ سنة للأمهات اللواتي أعمارهم الحالية ٤٠-٥٩ سنة، و ١٩,١ للأمهات اللواتي أعمارهن الحالية ٦٠ سنة فأكثر.

الجدول (٢)

العلاقة بين العمر الذي اعتبر مثاليا للزواج من قبل الطالبات وبعض الخصائص لأفراد العينة

المتغير	قيمة مربع كاي المحسوبة	مستوى المعنوية	درجات الحرية	قيمة مربع كاي المجدولة
عمر الطالبة	١١٨,٨٦٨	٠,٠٠٣*	٨٠	١٠١,٩
عمر الأم	٥٠,٩٠٧	٠,٠١٠*	٣٠	٤٣,٨
عمر الأب	٧٤,٠٤٩	٠,٠٠١*	٤٠	٥٥,٨
المستوى التعليمي للأب	٧٨,٥٢٤	٠,٠٠٦*	٥٠	٦٧,٥
المستوى التعليمي للأم	١٠٣,٣٩٦	٠,٠٠٠*	٥٠	٦٧,٥
مكان السكن الأصلي للطالبة	٢٣,٣٤٢	٠,١٨٩	٢٠	٣١,٤
الكلية	٢٩,١١٦	٠,٠٠١*	١٠	١٨,٣
المستوى الدراسي	٧٢,٤٢٠	٠,٠٠١*	٤٠	٥٥,٨
الحالة الزواجية	٢٥,٣١٨	٠,١٩٠	٢٠	٣١,٤

متوسط الدخل الشهري للأسرة	٨٦,٩٣٩	٠,٠٠١*	٥٠	٦٧,٥

المصدر :من حسابات الباحث، المسح الميداني.2007

***دال على مستوى المعنوية0.05**

وعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين عمر والدتها. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين عمر والدتها، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (الجدول : ٢)، حيث تفاوت متوسط العمر الذي تراه الطالبة مثاليا للزواج من ٢٢,١ سنة للطالبات اللواتي أعمار أمهاتهن أقل من ٤٠ سنة، إلى ٢٢,٢ للطالبات اللواتي أعمار أمهاتهن ٤٠–٤٩ سنة، و ٢١,٩ سنة للطالبات اللواتي أعمار أمهاتهن ٥٠–٥٩ سنة، و٢٢,٣ سنة للطالبات اللواتي أعمار أمهاتهن ٦٠ سنة فأكثر. من جهة أخرى، بلغ معامل ارتباط بيرسون –٠,٠٢ وعلى الرغم من أن العلاقة سلبية، فإن قيمة معامل الارتباط صغيرة جدا، وغير دالة إحصائيا على مستوى المعنوية ٠,٠٥، مما سبق نجد أنه لا يوجد نمط محدد لتقرير العمر الأمثل للزواج حسب عمر الأم، وإن كان هناك اختلاف في تقرير هذا العمر حسب الفئة العمرية للأم.

المستوى التعليمي للأب:

للتعليم أثر كبير في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية لحياة الإنسان، فهو يشكل لديه الوعي، وربما تختلف نظرته تجاه بعض القضايا باختلاف درجة تحصيله العلمي، وهذا ينطبق أيضا على تأثير التعليم على العمر عند الزواج، فقد أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الزوج، كلما ارتفع العمر عند الزواج الأول له، فقد بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول في العام ٢٠٠١م في الأراضي الفلسطينية بين الذكور الحاصلين على مؤهل علمي ابتدائي فما دون ٢٢,٢ سنة، و ٢٤,٠ سنة للحاصلين على مؤهل ثانوي، و ٢٦,٩ سنة للحاصلين على مؤهل بكالوريوس فأعلى (٢٣). أما حسب بيانات مسح ٢٠٠٧م فقد تفاوت متوسط العمر عند الزواج لآباء الطالبات اللواتي شملهن المسح من ٢٣,٩ سنة للحاصلين على مؤهل ابتدائي، و ٢٥,٧ سنة للحاصلين على مؤهل ثانوي، و ٢٤,٩ سنة للحاصلين على مؤهل جامعي.

وعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين المستوى التعليمي لوالدها. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين المستوى التعليمي لوالدها، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (جدول رقم ٢)، حيث تفاوت متوسط العمر الذي تراه الطالبة

مثاليا للزواج من ٢٢,٠ سنة للطالبات اللواتي مستوى تعليم آبائهن ابتدائي فأقل، و ٢٢,٢ للطالبات اللواتي مستوى تعليم آبائهن ثانوي، و ٢٢,٢ سنة للطالبات اللواتي مستوى تعليم آبائهن جامعي.

المستوى التعليمي للأم:

أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن متوسط العمر عند الزواج الأول ارتفع بين الإناث، كلما ارتفع المستوى التعليم لهن، كما هو الحال عند الذكور، فقد بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول في العام ٢٠٠١ في الأراضي الفلسطينية بين الإناث الحاصلات على مؤهل علمي ابتدائي فما دون ١٦,٩ سنة، و ١٩,٨ سنة للحاصلات على مؤهل ثانوي، و ٢٣,٩ سنة للحاصلات على مؤهل بكالوريوس فأعلى (٢٤). أما حسب بيانات مسح ٢٠٠٧ فقد تفاوت متوسط العمر عند الزواج الأول لأمهات الطالبات اللواتي شملهن المسح من ١٨,٧ سنة للأمهات الحاصلات على مؤهل ابتدائي، إلى ١٩,٥ سنة للحاصلات على مؤهل ثانوي، و ٢٢,٠ سنة للحاصلات على مؤهل جامعي.

وعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين المستوى التعليمي لوالدتها. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين المستوى التعليمي لوالدتها، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (جدول رقم ٢)، حيث تفاوت متوسط العمر الذي تراه الطالبة مثاليا للزواج من ٢٢,٢ سنة للطالبات اللواتي مستوى تعليم أمهاتهن ابتدائي فأقل، و ٢٢,١ للطالبات اللواتي مستوى تعليم أمهاتهن ثانوي، و ٢٢,٥ سنة للطالبات اللواتي مستوى تعليم أمهاتهن جامعي.

مكان السكن الأصلي للطالبة:

يكاد لا يوجد فرق يذكر بين العمر الذي اعتبر مثاليا للزواج حسب المنطقة التي وفدت منها الطالبة، فقد بلغ هذا المتوسط ٢٢,٠ سنة للإناث اللواتي أفدن بأنهن من قرى أو مدن، مقابل ٢٢,٥ سنة للإناث اللواتي أفدن بأنهن من مخيمات، حيث إن نسبة الإناث اللواتي أفدن بأنهن من مخيمات بلغت نحو ٤,٦% من حجم العينة، وهي تقريبا النسبة نفسها للطالبات اللواتي من المخيمات في الجامعة. ولذلك لم يكن لعينتهن أثر يذكر في النمط العام الذي أفادت به بقية الطالبات اللواتي وفدن من القرى أو المدن. ولذلك فعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين مكان السكن الأصلي للطالبة. فقد قبلت الفرضية الصفرية، حيث كانت قيمة مربع كاي المجدولة أكبر من قيمة مربع كاي المحسوبة (الجدول ٢).

الكليـــة:

تضم جامعة النجاح الوطنية ١٨ كلية، ولغرض الدراسة قسمت كليات الجامعة قسمين رئيسين هما: الكليات العلمية والكليات الإنسانية.

تفاوتت النظرة حول العمر المثالي للزواج بين طالبات الكليات العلمية والكليات الإنسانية، فبينما كان العمر المثالي للزواج لطالبات الكليات العلمية ٢٢,٥ سنة، كان ٢١,٩سنة لطالبات الكليات الإنسانية. وربما يكون السبب في ارتفاع العمر المثالي لطالبات الكليات العلمية هو عدد السنوات اللازمة للتخرج منها، فغالبية

هذه الكليات بحاجة على الأقل إلى ٥ سنوات، وبذلك يكون عمر الطالبة عند التخرج حوالي ٢٣ سنة، ولذلك جاءت وجهات نظر الطالبات متطابقة – تقريباً– مع أعمارهن عند التخرج، بمعنى أنهن يرغبن في الزواج فور تخرجهن، وهذا يعود للعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

ولذلك، فعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين الكلية التي تدرس فيها. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج، وبين الكلية التي تدرس فيها، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (الجدول ٢).

المستوى الدراسي:

كان للمستوى الدراسي للطالبة تأثير على تفضيلها للعمر المثالي للزواج، حيث إن المستوى الدراسي عادة ما يرتبط طرديا بعمر الطالبة، فمثلا ارتفع العمر المثالي للزواج من ٢١,٩ للطالبات في مستوى السنة الأولى، إلى ٢٣,٧ للطالبات في مستوى السنة الخامسة فأعلى. حيث إن الفتاة –عادة– ترغب في أن يكون العمر المثالي للزواج مقاربا لعمرها عند التخرج.

ولذلك، فعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج، وبين المستوى الدراسي للطالبة. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة التي تقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج والمستوى الدراسي للطالبة، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (جدول رقم ٢).

الحالة الزواجية:

لم تكن هناك فروق تذكر في العمر الذي اعتبر مثاليا للزواج حسب الحالة الاجتماعية للطالبة، فقد كان متوسط هذا العمر ٢٢,٢ سنة للطالبات العزباوات، و ٢١,٩ للطالبات المخطوبات، و ٢١,٠ سنة للطالبات المتزوجات. ومن الملاحظ هنا، أن الطالبات المتزوجات فضلن عمرا أقل من غيرهن، وذلك يدل على أنهن راضيات بزواجهن بالأعمار التي تزوجن بها، على الرغم من وجودهن على مقاعد الدراسة.

وعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج وبين الحالة الزواجية للطالبة. فقد قبلت الفرضية الصفرية، حيث كانت قيمة مربع كاي المجدولة أكبر من قيمة مربع كاي المحسوبة (الجدول: ٢). وذلك لأن نسبة الطالبات المتزوجات والمخطوبات أقل من نسبة المتزوجات بكثير، وعليه فلم تظهر فروق واضحة في هذا المجال.

متوسط الدخل الشهري للأسرة:

لدخل الأسرة تأثير كبير على مستواها الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، فهو أهم المؤشرات لقدرة الأسرة على شراء حاجياتها ومتطلباتها وتعليم أبنائها، وغيرها من الأمور الحياتية، ولذلك فإن لتفاوت الدخل بين الأسر دوراً مهماً في نظرة أفراد تلك الأسر تجاه بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية. فعند اختبار

الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج، وبين متوسط الدخل الشهري لأسرة الطالبة. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين العمر الذي تراه الطالبة مناسبا للزواج، وبين ومتوسط الدخل الشهري لأسرة الطالبة، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (الجدول: ٢). وحيث تفاوت متوسط العمر الذي تراه الطالبة مثاليا للزواج من ٢٢,٠ سنة للطالبات اللواتي متوسط دخل أسرهن أقل من ٣٠٠٠ شاقل ، إلى ٢٣,٤ سنة للطالبات اللواتي متوسط دخل أسرهن ٣٠٠٠ شاقل فأكثر. وهذا يشير إلى أنه كلما ارتفع دخل الأسرة، كلما ارتفع العمر الذي تراه الفتاة مناسبا لزواجها، وذلك ناتج عن تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها تلك الأسر.

نظرة الطالبات تجاه بعض قضايا الزواج:

اشتملت استمارة المسح على بعض الأسئلة المتعلقة بقضايا الزواج من أجل أخذ رأي الطالبات فيها، لأنها تقيس مقدار وعيها وقرارها في اختيار شريك حياتها، وبعض الأمور الصحية والاجتماعية المتعلقة بالزواج.

الفرق بين عمر الزوج والزوجة:

أفادت ٧٢,٦% من الطالبات اللواتي شملهن المسح بأنهن يفضلن أن يكون عمر أزواجهن أكبر من أعمارهن، وهذا هو النمط الشائع في معظم المجتمعات الشرقية، فالزوج هو المسئول عن تكوين الأسرة والإنفاق عليها، ولذلك عليه قضاء فترة أطول في العزوبية من أجل أن بصبح قادرا على تكوين هذه الأسرة، وهذا يتضح أيضا من خلال مقارنتنا لمتوسط عمر الزواج الأول بين الذكور والإناث في الضفة الغربية حيث تفاوت من ١٩,٦ سنة للإناث إلى ٢٥,٢ سنة للذكور(٢٥). وبالمقابل نجد أن ٢٤,٢% من الطالبات رغبن في أن يكون عُمرا الزوج والزوجة متساويين، في حين أن ٣,٢% منهن فقط أفدن بأنهن يرغبن في أن يكون عمر الزوجة أكبر من عمر الزوج.

فحص دم الخاطبين:

أفادت ٨٦% من الطالبات اللواتي شملهن المسح بأن فحص الدم للخاطبين قبل الزواج ضروري، وذلك لاكتشاف الأمراض الوراثية، وهذا يدل على مقدار الوعي لدى الطالبات في هذا المجال. علما بأنه يطلب في الضفة الغربية ضرورة إجراء فحص الدم لدى الأشخاص المقبلين على الزواج قبل عقد القران، لمعرفة ما إذا كانوا حاملين لمرض التلاسيميا فقط.

زواج الأقارب:

قالت ٧٥,٦% من الطالبات بأنهن يفضلن زواج الأقارب، وهذا دليل على مدى تفضيل هذا النمط من الزواج داخل المجتمع الفلسطيني على الرغم من الأمراض الوراثية التي يمكن أن تنتقل من جراء هذا الزواج، ومع أن غالبية الطالبات اللواتي شملهن المسح طالبن بضرورة إجراء الفحص الطبي قبل الزواج، فإن العادات والتقاليد ودور العائلة ما زال موجودا في المجتمع الفلسطيني.

وضع تشريع يحدد العمر الأدنى للزواج:

وافقت ٨٢,٥% من الطالبات اللواتي شملهن المسح على ضرورة وضع تشريع واضح يحدد عمرا أدنى للزواج عند الفتيات. هذه النسبة المرتفعة جاءت بسبب وعي الطالبات لمخاطر الزواج المبكر.

اختيار الزوج:

أفادت ٢٤,٨% فقط من الطالبات اللواتي شملهن المسح بأنهن يستطعن أن يرفضن الزواج، إذا لم يقتنعن بالشاب المتقدم لزواجهن، على الرغم من موافقة أهلهن عليه، في حين نجد أن ٦٨,٦% أفدن أنهن لا يستطعن ذلك. من هذا يتضح دور العادات والتقاليد في مجال الزواج، ودور الأهل في اختيار زوج مناسب لابنتهم، على اعتبار أنهم أكثر خبرة ودراية في مثل هذه الأمور.

أثر بعض المتغيرات في نظرة الطالبات تجاه بعض قضايا الزواج:

عند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين نظرة الطالبة تجاه بعض قضايا الزواج (الفرق بين عمر الزوج والزوجة، وفحص دم الخاطبين، وزواج الأقارب، ووضع تشريع يحدد العمر الأدنى للزواج، واختيار الزوج)، وبين مجموعة من المتغيرات المستقلة للطالبة (العمر، ومكان السكن الأصلي، والكلية، والمستوى الدراسي). فقد قُبلت الفرضية الصفرية، حيث كانت قيمة مربع كاي المجدولة أكبر من قيمة مربع كاي المحسوبة في جميع هذه الفرضيات (جدول:٣).

الجدول (٣)

أثر بعض المتغيرات في نظرة الطالبات تجاه بعض قضايا الزواج

		عمر الطالبة	مكان السكن الأصلي	الكلية	المستوى الدراسي
الفرق بين عمر الزوج	قيمة مربع كاي المحسوبة	١٨,٦١٨	٠,٥٥٧	٠,١١٠	٩,٢٩٥
والزوجة	مستوى المعنوية	٠,٢٨٩	٠,٩٦٨	٠,٩٤٦	٠,٣١٨
	درجات الحرية	١٦	٤	٢	٨
	قيمة مربع كاي المجدولة	٢٦,٣	٩,٤٩	٥,٩٩	١٥,٥
فحص الدم للخاطبين	قيمة مربع كاي المحسوبة	١٨,٩٨٢	١,٧٠٩	١,٩٤٦	٨,٤٩٦
	مستوى المعنوية	٠,٢٧٤	٠,٧٨٩	٠,٣٧٨	٠,٣٨٧
	درجات الحرية	١٦	٤	٢	٨
	قيمة مربع كاي المجدولة	٢٦,٣	٩,٤٩	٥,٩٩	١٥,٥

زواج الأقارب	قيمة مربع كاي المحسوبة	١٥,١٥٥	٥,٠٢٠	٠,٨٣١	٧,٠٧٦
	مستوى المعنوية	٠,٥١٣	٠,٢٨٥	٠,٦٦٠	٠,٥٢٨
	درجات الحرية	١٦	٤	٢	٨
	قيمة مربع كاي المجدولة	٢٦,٣	٩,٤٩	٥,٩٩	١٥,٥
تشريع يحدد العمر	قيمة مربع كاي المحسوبة	٤,٦٧٠	٢,١٧٢	٢,٥٢٦	٣,٦٥٣
الأدنى للزواج	مستوى المعنوية	٠,٩٩٧	٠,٧٠٤	٠,٢٨٣	٠,٨٨٧
	درجات الحرية	١٦	٤	٢	٨
	قيمة مربع كاي المجدولة	٢٦,٣	٩,٤٩	٥,٩٩	١٥,٥
اختيار الزوج	قيمة مربع كاي المحسوبة	٩,٥٧٧	٧,٩٣٨	١,٤٧٣	٦,٣٧٧
	مستوى المعنوية	٠,٨٨٨	٠,٠٩٤	٠,٤٧٩	٠,٦٠٥
	درجات الحرية	١٦	٤	٢	٨
	قيمة مربع كاي المجدولة	٢٦,٣	٩,٤٩	٥,٩٩	١٥,٥

المصدر :من حسابات الباحث، المسح الميداني.2007

***دال على مستوى المعنوية0.05**

إن عدم وجود فروق في نظرة الطالبات نحو هذه القضايا يعود إلى التشابه الكبير للطالبات في العمر، حيث إنهن من الفئة العمرية نفسها، وكذلك نظرتهن إلى مثل هذه الأمور لا تختلف كثيرا بسبب كونهن يدرسن في الجامعة، ولهن المستوى الثقافي نفسها تقريبا، لذلك لم تظهر أية فروق واضحة في نظرتهن تجاه القضايا التي سبق طرحها.

عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من قبل الطالبات:

بلغ متوسط عدد الأطفال الذين سبق إنجابهم لكل امرأة في الأراضي الفلسطينية حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نحو أربعة أطفال وخمسة من عشرة (٤,٥) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، وقد تفاوتت مستويات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التحصيل العلمي للمرأة ، حيث بلغت معدلات الخصوبة الكلية بين النساء اللواتي مؤهلهن أقل من الثانوية العامة، حسب بيانات المسح الصحي الديموغرافي ٢٠٠٤م الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حوالي أربعة مواليد وثمانية من عشرة (٤,٨)، في حين بلغ نحو أربعة مواليد وستة من عشرة (٤,٦) بين النساء اللواتي مؤهلهن أعلى من التعليم الثانوي (٢٦).

وتشير بيانات المسح الصحي الديموغرافي ٢٠٠٤م الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أيضا إلى أن ١,٨% من النساء المبحوثات أشرن إلى أنهن يعتقدن بأن الحجم المثالي للأسرة يقل عن طفلين، وأن ٨,٠% أشرن إلى أن حجم الأسرة المثالي هو طفلان (مستوى الإحلال)، فيما أشارت ٤,٨% منهن إلى أن حجم الأسرة المثالي هو ثلاثة أطفال، وأن ٣٨,٧% أشرن إلى أن حجم الأسرة المثالي هو ٤ أطفال، بينما أشارت ٣٠,٨% منهن إلى أن الحجم المثالي للأسرة هو خمسة أطفال فأكثر. أما حسب المؤهل العلمي فقد انخفض عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة من خمسة أطفال واثنين وتسعين من مائة (٥,٩٢) للنساء الأميات، و أربعة أطفال وثمانية وتسعين من مائة (٤,٩٨) للنساء اللواتي تحصيلهن الابتدائي إلى طفلين وثمانية وثلاثين من مائة (٢,٣٨) للنساء اللواتي حصلن على بكالوريوس فأعلى. أما العدد المثالي للأطفال التي ترغب المرأة في إنجابهم، فقد انخفض من أربعة أطفال وثلاثة وخمسين من مائة (٤,٥٣) للنساء الأميات، و أربعة أطفال وثلاثة وأربعين من مائة (٤,٤٣) للنساء اللواتي تحصيلهن الابتدائي إلى ثلاثة أطفال وثلاثة وتسعين من المائة (٣,٩٣) للنساء اللواتي حصلن على بكالوريوس فأعلى(٢٧). إن متوسط عدد الأطفال المثالي للجامعيات هنا أعلى من المتوسط للنساء ذوات المستوى التعليمي المتدني، ويعود ذلك لوجود عدد كاف من الأبناء الباقين على قيد الحياة لدى النساء ذوات المستوى التعليمي المتدني.

أما حسب نتائج المسح الميداني عام ٢٠٠٧م، فقد بلغ متوسط عدد الأطفال المنجبين لأمهات الطالبات اللواتي شملهن المسح نحو خمسة أطفال وثلاثة من عشرة (٥,٣). في حين كان عدد الأطفال المثالي والمرغوب في إنجابهم لدى الطالبات أنفسهن نحو أربعة أطفال وثلاثة من عشرة (٤,٣). وهذا يشير إلى أن هناك انخفاضاً في متوسط عدد الأطفال الذين ستنجبهم المرأة في الضفة الغربية، ولكن لو علمنا أن أولئك الطالبات هن من مستويات تعليمية عالية عند إنهائهن لدراستهن الجامعية، وأن مستواهن التعليمي سيرتفع في الأغلب عن المستوى التعليمي لأمهاتهن، لوجدنا أنه سيحصل العكس بمعنى أنه سيحصل هناك ارتفاع في مستويات الخصوبة، هذا إذا علمنا بأن متوسط عدد الأطفال المثالي للنساء الحاصلات على بكالوريوس فأعلى هو ٣,٩٣ حسب بيانات المسح الصحي الديموغرافي عام ٢٠٠٤م ، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إن متوسط عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم قد تفاوت عند الطالبات اللواتي شملهن المسح تبعا لخصائصهن وخلفياتهن الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

عمر الطالبة:

تفاوت عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم لدى الطالبات اللواتي شملهن المسح، حيث كان متوسط عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم أربعة أطفال وثلاثة من عشرة (٤,٣) للطالبات اللواتي أعمارهن أقل من ٢٠ سنة، و ٤,٢ للطالبات اللواتي أعمارهن ما بين ٢٠-٢٢ سنة، وإلى أربعة أطفال وستة من عشرة (٤,٦) للطالبات اللواتي أعمارهن ٢٣ سنة فأكثر. وعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم وبين عمرها الحالي. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقُبلت الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم وبين عمرها الحالي، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (الجدول: ٤).

عمر الأم:

ارتفع عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم لدى الطالبات مع تقدم عمر الأم، حيث بلغ متوسط عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم للطالبات اللواتي أعمار أمهاتهن أقل من ٥٠ سنة نحو أربعة أطفال وواحد من عشرة (٤,١)، وأربعة أطفال وسبعة من عشرة (٤,٧) للطالبات اللواتي أعمار أمهاتهن ٥٠-٥٩ سنة، وإلى أربعة أطفال وثمانية من عشرة(٤,٨) للطالبات اللواتي أعمار أمهاتهن ٦٠ سنة فأكثر. وعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم وبين والدتها. فقد رفُضت الفرضية الصفرية، وقُبلت الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم وعمر والدتها، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (الجدول: ٤). وقد يكون سبب التفاوت هنا تأثر البنت بوالدتها وبسلوكها الإنجابي، وقد يكون للعادات والتقاليد أيضا دور كبير في هذا المجال، وطبيعة العلاقة بين الفتاة ووالدتها داخل الأسرة، ومقدار تأثير الأم على ابنتها. فمن المعروف أنه كلما زاد عمر الأم، كلما ارتفع عدد الأطفال المنجبين لها، فحسب بيانات المسح الصحي الديموغرافي عام ٢٠٠٤م ارتفع متوسط عدد الأطفال المنجبين للنساء اللواتي سبق لهن الزواج في الضفة الغربية من ٠,٨ طفلاً للنساء اللواتي أعمارهن ١٥-١٩ سنة، وطفل واحد وثمانية من عشرة (١,٨) للنساء اللواتي أعمارهن ٢٠-٢٤ سنة، ثم إلى ٧,١ للنساء اللواتي أعمارهن ٥٠-٥٤ سنة (٢٨).

الجدول (٤)

العلاقة بين عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من قبل الطالبات وبعض الخصائص لأفراد العينة

المتغير	قيمة مربع كايالمحسوبة	مستوى المعنوية	درجات الحرية	قيمة مربع كايالمجدولة
عمر الطالبة	١٣٠,٣٧٧	٠,٠٠٢*	٨٨	١١٣,١
عمر الأم	٧٣,٥٤٣	٠,٠٠٠*	٣٣	٤٣,٨
عمر الأب	٩٦,٤٨٩	٠,٠٠٠*	٤٤	٥٥,٨
المستوى التعليمي للأب	٨٣,٧٣٤	٠,٠٠٨*	٥٥	٦٧,٥

المستوى التعليمي للأم	٩٩,١٥٢	*٠,٠٠٠	٥٥	٦٧,٥
مكان السكن الأصلي للطالبة	٣٠,٢٩٢	٠,١١٢	٢٢	٣٣,٩
الكلية	٢١,٤٨٩	*٠,٠٢٩	١١	١٩,٧
المستوى الدراسي	٧٩,٥١٠	*٠,٠٠١	٤٤	٥٥,٨
الحالة الزواجية	٢٤,٩٧١	٠,٢٩٨	٢٢	٣٣,٩
متوسط الدخل الشهريللأسرة	١١٠,١٢٣	*٠,٠٠٠	٥٥	٦٧,٥
عدد الأطفال المنجبين للأم	١٢٧,٣٠٨	٠,١٢٤	١١٠	١٢٤,٣

المصدر :من حسابات الباحث، المسح الميداني.2007

***دال على مستوى المعنوية0.05**

عمر الأب:

كما هو الحال بالنسبة لعمر الأم، فقد ارتفع متوسط عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم للطالبة مع تقدم والديْها في العمر. من أربعة أطفال وواحد من عشرة (٤,١) للطالبات اللواتي أعمار آبائهن أقل من ٥٠ سنة، إلى أربعة أطفال وثلاثة من عشرة (٤,٣)للطالبات اللواتي أعمار آبائهن يتراوح ما بين ٥٠-٦٩ سنة، وإلى خمسة أطفال وخمسة من عشرة للطالبات (٥,٥) اللواتي أعمار آبائهن ٧٠ سنة فأكثر. وعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم وبين عمر والدها. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم وبين عمر والدها، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (الجدول: ٤).

المستوى التعليمي للأب:

لتعليم الوالدين تأثير واضح على أبنائهم، وخاصة في طريقة تربيتهم، وربما يكون له تأثير في اختيار مستقبلهم والأمور المتصلة به من حيث اختيار المهنة والزواج والإنجاب وغيرها. فعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم، وبين المستوى التعليمي لوالدها. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم، وبين المستوى التعليمي لوالدها، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (الجدول:٤). حيث تباين عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من أربعة أطفال وأربعة من عشرة (٤,٤) للطالبات اللواتي آباؤهن أميون، إلى أربعة أطفال وواحد من عشرة(٤,١) للطالبات اللواتي يحمل آباؤهن مؤهلاً جامعي.

المستوى التعليمي للأم:

من المعروف أن للمستوى التعليمي للمرأة علاقة عكسية مع عدد الأطفال الذين تنجبهم، وذلك لتأخرها في الزواج نتيجة انشغالها في التعليم، وكذلك تختلف النظرة إلى عدد الأطفال المنجبين ما بين المرأة المتعلمة وغير المتعلمة، وهذا ما اتضح سابقا.

عند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم، وبين المستوى التعليمي لوالدتها. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم والمستوى التعليمي لوالدتها، حيث كانت قيمة مربع كاي المحســوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (الجدول: ٤). فنجد أن عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم قد تفاوت حسب المستوى التعليمي للأم من أربعة، وأربعة من عشرة (٤,٤) للطالبات اللواتي مستوى أمهاتهن التعليمي إعدادي فأقل، إلى أربعة أطفال واثنان من عشرة(٤,٢)للطالبات اللواتي أمهاتهن يحملن مؤهلاً جامعياً.

مكان السكن الأصلي:

لم يكن لمكان السكن الأصلي للطالبة أثر في تباين عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم لدى الطالبات، ففي الوقت الحاضر لا توجد فروق اقتصادية واجتماعية تذكر بين التجمعات السكانية في الضفة الغربية، وذلك لانتشار التعليم وطرق المواصلات والاتصالات ووسائل الإعلام والتثقيف وغيرها مما قلل من وجود أي تباينات في مجالات الحياة المختلفة. وعليه فعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم ومكان سكنها الأصلي. فقد قبلت الفرضية الصفرية، حيث كانت قيمة مربع كاي المجدولة أكبر من قيمة مربع كاي المحسوبة (الجدول: ٤).

الكلية:

وعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم، وبين الكلية التي تدرس فيها الطالبة. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم، وبين الكلية التي تدرس فيها الطالبة، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (الجدول:٤). فقد كان متوسط عدد الأطفال الذين رغبت الطالبات في الكليات العلمية في إنجابهم نحو أربعة أطفال وأربعة من عشرة(٤,٤) ، مقابل أربعة أطفال وواحد من عشرة (٤,١) للطالبات اللواتي يدرسن في الكليات الإنسانية.

المستوى الدراسي:

كان للمستوى الدراسي للطالبة أثر في تباين عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم بين الطالبات اللواتي شملهن المسح، فقد انخفض متوسط عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من أربعة أطفال وأربعة من عشرة (٤,٤) للطالبات من مستوى السنة الأولى إلى ثلاثة أطفال وتسعة من عشرة

(٣,٩) للطلبات من مستوى السنة الخامسة فأعلى. وعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم، وبين المستوى الدراسي للطالبة. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم، وبين المستوى الدراسي للطالبة، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (الجدول: ٤).

الحالة الزوجية:

لم يكن للحالة الزوجية للطالبة أثر يذكر في تباين عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من طرف الطالبات، وذلك بسبب قلة نسبة الطالبات المتزوجات والخاطبات في الجامعة موازنة بالطالبات العزباوات. فعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم، وبين الحالة الزوجية للطالبة. فقد قبلت الفرضية الصفرية، حيث كانت قيمة مربع كاي المجدولة أكبر من قيمة مربع كاي المحسوبة (الجدول: ٤).

متوسط الدخل الشهري للأسرة:

انخفض متوسط عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم عند الطالبات اللواتي شملهن المسح، وأفدن بأن متوسط الدخل الشهري لأسرهن أقل من ١٠٠٠ شاقل من أربعة أطفال وثمانية من عشرة (٤,٨) إلى أربعة أطفال وواحد من عشرة(٤,١) للطالبات اللواتي أفدن بأن متوسط دخل أسرهن الشهري ٤٠٠٠ شاقل فأكثر. وعليه فعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم، وبين متوسط الدخل الشهري لأسرة الطالبة. فقد رفضت الفرضية الصفرية، وقبلت الفرضية البديلة التي تقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم، وبين متوسط الدخل الشهري لأسرة الطالبة، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة (الجدول: ٤).

عدد الأطفال المنجبين للأم:

لم تظهر هناك أية فروقات بين العدد المرغوب إنجابه من الأطفال للطالبات، وبين عدد الأطفال المنجبين لأمهاتهن، فقد تبين أنه كلما زاد عدد الأطفال المنجبين للأم، كلما زاد عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من طرف البنت، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون نحو ٠,١٤١، وهو دال على مستوى المعنوية ٠,٠٥، وهذا أمر طبيعي بأن تتأثر الفتاة وتقتدي بوالدتها في المجالات المختلفة، ومنها الإنجاب. فعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم، وبين عدد الأطفال الذين أنجبتهم والدتها. فقد قبلت الفرضية الصفرية، حيث كانت قيمة مربع كاي المجدولة أكبر من قيمة مربع كاي المحسوبة (الجدول:٤).

اتخاذ قرارات الإنجاب وعدد الأطفال المنجبين للأسرة:

أفادت ٦٧,٤% من الطالبات اللواتي شملهن المسح بأن من حق الزوجين وبالتساوي اتخاذ قرارات الإنجاب، وعدد الأطفال المنجبين للأسرة، بينما رأت ٢٢,٠% منهن أن هذا من حق الزوجة فقط، و ١٠,٧%

منهن أفدن أنه من حق الزوج فقط. وبموازنة ذلك بنتائج المسح الصحي الديموغرافي عام ٢٠٠٤م، التي أظهرت أن الزوج والزوجة معاً يتخذان القرار بشأن عدد الأطفال في الأسرة بنسبة ٧٨,٦%، بينما تقرر الزوجة وحدها بشأن ذلك ٥,٨% من الحالات، بينما يقرر الزوج بمفرده ١٢,٢% من الحالات، أما النسبة المتبقية وهي ٣,٤% فيتخذ القرار فيها من طرف الآخرين (٢٩).

لم تظهر هناك أية فروق واضحة حسب خصائص الطالبات المختلفة تجاه النظرة نحو اتخاذ قرارات الإنجاب، وبين عدد الأطفال المنجبين للأسرة، فعند اختبار الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين نظرة الطالبة تجاه اتخاذ قرارات الإنجاب وعدد الأطفال المنجبين للأسرة، وبين مجموعة من المتغيرات المستقلة للطالبة (العمر، مكان السكن الأصلي، الكلية، والمستوى الدراسي). فقد قبلت الفرضية الصفرية، حيث كانت قيمة مربع كاي المجدولة أكبر من قيمة مربع كاي المحسوبة في جميع هذه الفرضيات (الجدول: ٥)

الجدول (٥)

العلاقة بين اتخاذ قرارات الإنجاب وعدد الأطفال المنجبين للأسرة

وبعض الخصائص لأفراد العينة

المتغير	قيمة مربع كاي المحسوبة	مستوى المعنوية	درجات الحرية	قيمة مربع كاي المجدولة
عمر الطالبة	٢١,٣٥٧	٠,١٦٥	١٦	٢٦,٣
مكان السكن الأصلي للطالبة	٧,١٢٣	٠,١٣٠	٤	٩,٤٩
الكلية	٠,٢٠٥	٠,٩٠٣	٢	٥,٩٩
المستوى الدراسي	١٠,٤٠٥	٠,٢٣٨	٨	١٥,٥

المصدر :من حسابات الباحث، المسح الميداني.2007

***دال على مستوى المعنوية0.05**

تفضيلات الإنجاب:

بلغ متوسط عدد الأطفال الذكور الذي ترغب الطالبة في إنجابه نحو طفلين وأربعة من عشرة (٢,٤) ، مقابل طفل واحد وتسعة من عشرة (١,٩) من الإناث. من هذا يتضح مدى تفضيل إنجاب الذكور في المجتمع على الرغم من أن عينة الدراسة من الطالبات الجامعيات اللواتي يفترض أن يكنَّ على مستوى من الوعي والإدراك في هذا المجال. إلا أن العادات والتقاليد وطبيعة المجتمع الشرقي الذكوري تظل هي الحكم في هذا المجال، وتعطي الأفضلية دائما لإنجاب الذكور، وذلك لاعتبار أن الذكر هو الذي سيحمل اسم العائلة، وهو المعيل المستقبلي للأسرة، إضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية الأخرى. وحسب نتائج المسح الصحي

الديموغرافي عام ٢٠٠٤م، فقد لوحظ أنه كلما زاد عدد الذكور والإناث الباقين على قيد الحياة، كلّما قل عدد الذكور والإناث الإضافيين المرغوبين، وفي معظم الحالات يكون عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من الذكور أكثر من الإناث (٣٠).

النتائج والتوصيات:

بلغ متوسط العمر المثالي للزواج من طرف الطالبات في جامعة النجاح الوطنية نحو ٢٢,١ سنة، وهو تقريبا مساو للعمر الذي تتخرج فيه الفتاة من الجامعة. وقد تأثر اختيار هذا العمر بعدد من المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالفتاة ووالديها. والعمر الذي اعتبرته الطالبات مثاليا للزواج أقل من متوسط العمر الموجود في الأراضي الفلسطينية للنساء الحاصلات على مؤهل بكالوريوس فأعلى. لم توجد هناك اختلافات في نظرة الطالبات تجاه عمر الزوجين، وضرورة فحص الدم للمقدمين على الزواج، وزواج الأقارب، ووضع تشريع يحدد العمر الأدنى لزواج الإناث، واختيار شريك الحياة.

بلغ متوسط عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من قبل الطالبات نحو أربعة اطفال وثلاثة من عشرة (٤,٣) ، وهو أعلى من متوسط إنجاب النساء الجامعيات في المجتمع الفلسطيني. وقد تأثر العدد المرغوب فيه من الأطفال بالنسبة للطالبات بجملة من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. كان لعدد الأطفال الذين أنجبتهم الأم علاقة طردية مع عدد الأطفال الذين ترغب الطالبة في إنجابهم. رأت غالبية الطالبات أن من حق الزوجين معا اختيار عدد الأطفال في الأسرة. كان عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من الذكور أكبر من عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من الإناث.

بناء على ما تقدم، فإن هذه الدراسة توصي بضرورة تثقيف الطالبات في مجال الصحة الإنجابية، على اعتبار أنهن أمهات المستقبل، وأن السلوك الإنجابي لهن هو الذي سيحدد اتجاهات الخصوبة في المجتمع الفلسطيني مستقبلا.

الهوامش:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢، الفلسطينيون في نهاية عام ٢٠٠٢. رام الله، فلسطين.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (١٩٩٦-٢٠٠١) دراسة مقارنة. رام الله، فلسطينالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز ٢٠٠٦، نشرة المؤشرات الربعية، الربع الثاني ٢٠٠٦. رام الله، فلسطين.

3. Hill, A., 1982, Levels and trends in fertility and mortality of Palestinian in the Middle East, Population Bulletin of ECWA. No. 22/23, pp 31-70.

4. Israeli Central Bureau of Statistics, 1969, Statistical Abstract of Israel. No. 20, Jerusalem.

٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢، مصدر سابق.

٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز ٢٠٠٦، مصدر سابق.

7. Hill, A., 1982, opcit.

8. Israeli Central Bureau of Statistics, 1982, Judaea, Samaria, and Gaza Area, Statistics Quarterly. Vol. XII, Jerusalem.

٩. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٦، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع، النتائج الأساسية. رام الله، فلسطين.

١٠. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢، مصدر سابق.

١١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط ٢٠٠٦، المسح الصحي الديموغرافي ٢٠٠٤، التقرير النهائي. رام الله، فلسطين.

12. Israeli Central Bureau of Statistics, 1969, opcit.

١٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢، مصدر سابق.

١٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز ٢٠٠٦، مصدر سابق.

١٥. تماري، سليم وسكوت، آن "خصوبة المرأة الفلسطينية بين الرؤيا القومية والواقع الاجتماعي"، النشرة السكانية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٣٧، كانون أول ١٩٩٠، ص ص ٥-٣٥.

16. Adlakha, A., Kinsella, K., and Khawaja, M., «Demography of the Palestinian population with special emphasis on the Occupied Territories», Population Bulletin of ESCWA. No. 43, 1995.

١٧. منصور، محمد إبراهيم، "اتجاهات السلوك الإنجابي عند الأمهات والبنات في مجتمع الإمارات العربية المتحدة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢، المجلد ١٣، أكتوبر ١٩٩٧، ص ص ٨٢-١٠٦.

١٨. عودة، خضر، مستويات واتجاهات الخصوبة في محافظة قلقيلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٩٨.

١٩. مالول، عدنان، مستويات الخصوبة في محافظة جنين من واقع التسجيل الحيوي لعام ١٩٩٧م. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٩٨.

٢٠. يعقوب، محمد، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على خصوبة المرأة في مدينة رام الله. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٤.

٢١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز ٢٠٠٦، مصدر سابق.

٢٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣، مصدر سابق.

٢٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣، مصدر سابق.

٢٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣، مصدر سابق.

٢٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز ٢٠٠٦، مصدر سابق.

٢٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط ٢٠٠٦، مصدر سابق.

٢٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط ٢٠٠٦، مصدر سابق.

٢٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط ٢٠٠٦، مصدر سابق.

٢٩. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط ٢٠٠٦، مصدر سابق.

٣٠. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط ٢٠٠٦، مصدر سابق.

المراجع العربية:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢، الفلسطينيون في نهاية عام ٢٠٠٢. رام الله، فلسطين.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (١٩٩٦-٢٠٠١) دراسة مقارنة. رام الله، فلسطين.

٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط ٢٠٠٦، المسح الصحي الديموغرافي ٢٠٠٤، التقرير النهائي. رام الله، فلسطين.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز ٢٠٠٦، نشرة المؤشرات الربعية، الربع الثاني ٢٠٠٦. رام الله، فلسطين.

٥. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٦، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع، النتائج الأساسية. رام الله، فلسطين.

٦. تماري، سليم وسكوت، آن «خصوبة المرأة الفلسطينية بين الرؤيا القومية والواقع الاجتماعي»، النشرة السكانية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٣٧، كانون أول ١٩٩٠، ص ص ٥-٣٥.

٧. عودة، خضر، مستويات واتجاهات الخصوبة في محافظة قلقيلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٩٨.

٨. مالول، عدنان، مستويات الخصوبة في محافظة جنين من واقع التسجيل الحيوي لعام ١٩٩٧م. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٩٨.

٩. منصور، محمد إبراهيم، «اتجاهات السلوك الإنجابي عند الأمهات والبنات في مجتمع الإمارات العربية المتحدة»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢، المجلد ١٣، أكتوبر ١٩٩٧، ص ص ٨٢-١٠٦.

١٠. يعقوب، محمد، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على خصوبة المرأة في مدينة رام الله. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٤.

المراجع الأجنبية:

11. Adlakha, A., Kinsella, K., and Khawaja, M., «Demography of the Palestinian population with special emphasis on the Occupied Territories», Population Bulletin of ESCWA. No. 43, 1995.
12. 12- Hill, A., 1982, Levels and trends in fertility and mortality of Palestinian in the Middle East, Population Bulletin of ECWA. No. 22/23, pp 31-70.
13. Israeli Central Bureau of Statistics, 1969, Statistical Abstract of Israel. No. 20, Jerusalem.
14. *Israeli Central Bureau of Statistics, 1982, Judaea, Samaria, and Gaza Area, Statistics Quarterly. Vol. XII, Jerusalem.*